توقع أن يكون تأثيره على المصارف العربية العاملة فيها محدوداً

فتّوح: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يخلق فرصاً إيجابية وتحديات سلبية في الوقت عينه

رأى الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح، في بيان، «أنّ التداعيات الاقتصادية والمالية والسياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ما يعرف بالBrexit تتجاوز حدود بريطانيا والاتحاد الأوروبي لتصل الترددات إلى الاقتصاد العالمي بأسره بما فيه منطقتنا العربية، ومن المؤكد أنها ستنعكس تحديداً على علاقة بريطانيا المالية والاستثمارية والتجارية مع الدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً، حيث قد تمثل فرصاً إيجابية وتحديات سلبية في الوقت عينه».

أما بالنسبة إلى تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد على المصارف العربية العاملة في بريطانيا، أشار فتوح إلى «أنّ من المتوقع أن يكون التأثير محدوداً، وستستمر هذه المصارف في عملها بشكل طبيعي، فهي غالباً ما تعمل لتلبية الاحتياجات التمويلية للشركات العربية والعرب المقيمين في بريطانيا وأوروبا. لكن قد تحقق هذه المصارف خسائر في محفظة قروضها المقومة بالجنيه الإسترليني نتيجة التراجع الحاد في قيمته إلى أدنى مستوياته منذ 31 عاماً».

أضاف: «إنّ أثر خروج بريطانيا على القطاع المصرفي العربي محدود أيضاً نظراً إلى محدودية انكشافه على الجنيه الاسترليني واليورو، لكن قد يؤثر خروج بريطانيا على قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع الفائدة واختيار المسار القادم للسياسة المالية، ما يؤجل رفع أسعار الفائدة في لبنان والدول الخليجية وبالتالي يؤثر على ربحية المصارف».

وتابع: «أما بالنسبة للودائع المالية العربية في المصارف البريطانية فمن غير المتوقع أن يتم سحبها، بل يمكن أن ترتفع في ظل توقعات رفع بنك إنكلترا لمعدلات الفائدة لجذب المزيد من الودائع المالية، ومنها العربية والخليجية، بهدف دعم القطاع المصرفي البريطاني، كما حصل بعد الأزمة المالية العالمية. ويرتبط قرار رفع الفائدة بتوقعات تراجع الاقتصاد البريطاني بأكثر من 5 في المئة، وقيام الأوروبيين بسحب رؤوس أموالهم من بريطانيا، وانخفاض سعر صرف الجنيه الاسترليني الذي قد يفقد 15 في المئة من قيمته على المدى المتوسط، بحسب معظم التقديرات».

ورأى فتوح أنه «في المقابل، قد يتيح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عدداً من الفرص والمكاسب الاقتصادية للدول العربية، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل بتحسين شروط الاستثمار والقوة التفاوضية مع كلٍ من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، خصوصاً في ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الطرفين. كما يخلق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصاً استثمارية أمام المستثمرين الخليجيين خصوصاً في السوق العقاري، بعد هدوء حالة الحذر وعدم اليقين الحالية، وذلك لأنّ انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأميركي يجعل العقارات والأصول البريطانية الأخرى أرخص وبالتالي أكثر جاذبية بالنسبة إلى المستثمرين من الدول الخليجية التي تربط عملاتها بالدولار الأميركي».

ولفت إلى «أنّ عودة الاقتصاد البريطاني إلى التعافي على المدى البعيد، سوف يؤدي إلى زيادة أسعار الأصول والعقارات في بريطانيا بالإضافة إلى إرتفاع قيمة الجنية الاسترليني من جديد، ما يؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة للمستثمرين. مع الإشارة أخيراً في هذا المجال، إلى أنّ وزارة المالية البريطانية تخطط إلى خفض الضرائب على الشركات بشكل كبير من أجل تشجيع الشركات الدولية على الاستثمار في بريطانيا وذلك في مسعى لضمان استمرار التدفقات المالية إليها بعض الانفصال عن أوروبا».

وذكّر فتوح بأنّ «إجمالي استثمارات الأفراد والصناديق السيادية الخليجية في بريطانيا يقدر بحوالى 200–250 مليار دولار، نسبة العقارات منها تفوق 23 في المئة، ومن المتوقع أن تتراوح الخسائر سواء في الاستثمارات العقارية أو أسواق الأسهم والسندات بين 10 و15 في المئة نتيجة انخفاض سعر صرف الجنيه الاسترليني بأكثر من 10 في المئة وهبوط سوق الأسهم بحوالي 6 في المئة فور إعلان نتائج الاستفتاء، ما يؤدي إلى تراجع قيمة الأصول المقومة باليورو والجنيه الاسترليني. مع الإشارة إلى أنّ التداعيات السريعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف تظهر في أسواق المال وأسعار العملات، بينما تظهر تبعات الخروج على التجارة والاستثمار على المدى المتوسط والطويل».

وقال: «على المدى القصير، خسرت الأسواق العالمية حوالي 3 تريليون دولار في يومين من التداولات، وذلك في إطار موجة هبوط قوية اجتاحت الأسواق العالمية بعد استفتاء بريطانيا. وبالنسبة للأسواق العربية، سجلت دبي أضعف أداء بين البورصات الخليجية نهار الأحد نظراً لانكشاف اقتصادها على الاستثمار الأجنبي، حيث تراجع مؤشر سوق دبي بـ3.3 في المئة، كما انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي بـ1.9 في المئة وكانت أسهم شركات الطاقة هي الأشد تضرراً، وانخفض المؤشر الرئيسي للسوق السعودية بـ1.1 في المئة. وشهدت البورصة المصرية هبوطاً كبيراً حيث خسرت أكثر من 16 مليار جنيه في أول تعامل لها بعد إعلان الخروج».

وفي المقابل، لفت فتوح إلى أنّ حجم الخسائر الفعلية التي قد يتكبدها المستثمرون والصناديق السيادية الخليجية على المدى المتوسط والطويل «لا يزال محاطاً بالغموض، وذلك لأنّ معظم الاستثمارات العربية في بريطانيا، وخصوصاً الخليجية منها، تتركز في القطاع العقاري كالفنادق والمجمعات التجارية والمكتبية مثل متجر «هارودز»، وفندق «سافوي»، وناطحة السحاب «شارد»، بالإضافة إلى القصور والمنازل الفاخرة. وسيتوقف الأمر على مقدار التراجع في قيمة العقارات البريطانية والذي قد يتراوح بين 10 في المئة و18 في المئة بحلول العام 2018، بحسب وزير المالية البريطاني».

وفي إطار آخر، ذكر أمين عام اتحاد المصارف العربية «بأنّ قيمة تحويلات المغتربين العرب من المملكة المتحدة إلى الدول العربية بلغت حوالي 560 مليون دولار عام 2015، استحوذت مصر على نسبة 29.8 في المئة منها، يليها لبنان (27.5 في المئة)، فالمغرب (8.7 في المئة)، فاليمن (7.0 في المئة). وبالتالي، فإنّ إنخفاض سعر صرف الجنيه الاسترليني والتضخم المترتب عن ذلك، بالإضافة إلى احتمال ارتفاع نسبة البطالة في بريطانيا، من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض قيمة تحويلات العرب، الأمر الذي ستكون له تداعيات سلبية على اقتصادات الدول العربية المتلقية للتحويلات من بريطانيا».

وأضاف: «من جهة أخرى، فإنّ قطاعي السياحة والعقارات في الإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً دبي، قد يكون الأكثر تأثراً بتراجع الجنيه الاسترليني واليورو نتيجة لقرار انفصال بريطانيا، حيث أنّ أوروبا الغربية تشكل 23 في المئة من حجم السياحة في دبي».

ومن الناحية الاقتصادية والتجارية، «فسوف يؤدي انخفاض قيمة اليورو والجنيه الاسترليني إلى خفض قيمة الدين الخارجي للدول العربية المقوم باليورو أو الجنيه الاسترليني، بالإضافة إلى خفض تكلفة الواردات الأوروبية والبريطانية، ما يؤدي إلى انخفاض فاتورة الاستيراد، الأمر الذي يقلص العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واحتمال خفض مستويات التضخم في الدول العربية التي تستورد من المملكة المتحدة».

مذكرة تفاهم بين غرفة بيروت وهيئة إدارة السير

شقير: لتحقيق تقدُّم سريع في المكننة الشاملة لإدارت الدولة وأجهزتها

شقير متحدثاً خلال إعلان المذكرة

عقد رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير والرئيسة المديرة العامة لهيئة إدارة السير والآليات والمركبات هدى سلوم مؤتمراً صحافياً، أمس في مكتب سلوم، تمّ خلاله الإعلان عن مذكرة التفاهم بين الغرفة والهيئة التي «تقضي بتسهيل حصول التجار والصناعيين وجميع المنتسبين إلى الغرفة على رخص لتسجيل سيارات الشحن العائدة إليهم، في حضور المدير العام للغرفة ربيع صبرا، وأعضاء مجلس إدارة الهيئة ورؤساء التسجيل والأقسام في الهيئة.

بداية، قالت سلوم: «ها هي هيئة إدارة السير والآليات والمركبات تطل عليكم اليوم بإنجاز جديد يضاف إلى العديد من الأمور التي حققناها منذ تولينا إدارتها في إطار تطبيق قانون السير الجديد وتبسيط المعاملات الإدارية وتسهيلها ومواكبة التطور بهدف تمتين العلاقة مع المواطنين بشفافية لأن ذلك واجب علينا وحق من حقوقهم».

وأضافت: «إنّ مذكرة التفاهم التي نحن في صدد الإعلان عنها بعد توقيعها مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، أتت نتيجة التعاون الذي أبدته الغرفة بشخص رئيسها محمد شقير حرصاً منه أيضاً على تعزيز العلاقة مع الهيئة ولتوفير الخدمة الملائمة لأصحاب المؤسسات والشركات وبفضل مثابرة مديرها العام المهندس ربيع صبرا وجهود فريق العمل مشكورا من الجانبين».

وأوضحت أنّ «مذكرة التفاهم مرتبطة بتسهيل تقديم المعاملات الخاصة وإنجازها بالاستحصال على الموافقات المسبقة لتسجيل سيارات الشحن الخصوصية وعبر الرابط الإلكتروني الموصول مباشرة مع الغرفة والذي يتيح لنا الدخول والاطلاع على كل المستندات المطلوبة (online) لتوفير العناء عن أصحاب العلاقة وللتأكد أيضاً من صحتها وسلامتها»، آملين أن «يستمر بيننا هذا التعاون وأن ينسحب على باقي الغرف في المحافظات لما فيه مصلحة المواطن وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص».

ثم تحدث شقير، مشيراً إلى أنّ «هذه المذكرة تفتح الباب أمام انضمام كلّ الغرف اللبنانية لهذه الآلية من ضمن اتحاد الغرف اللبنانية، لتعميم الفائدة على الجميع وعلى مساحة الوطن».

وقال: «نحن لم نصنع المعجزات إنما تعاملنا في إطار من التعاون البناء بين فريقي عمل الغرفة والهيئة، مشكورين، ومن ضمن الإمكانات المتاحة وفي إطار القوانين المرعية للوصول إلى هذه المذكرة، وهذا يؤكد أنه عندما توجد النيات الحسنة والإرادة الطيبة فكلّ شيء قابل للتحقيق».

ولفت إلى أنّ «المعضلة الأساسية التي تواجه جميع اللبنانيين أفراداً كانوا أو مؤسسات تتمثل بالروتين الإداري وصعوبة إنجاز المعاملات وفي الكثير من الأحيان في الاستنسابية، وهذا كله بسبب عدم وجود مكننة كاملة للمعاملات على اختلافها».

وأضاف: «لذلك، اليوم مطلوب وبالحاح التقدم سريعاً في ملف المكننة الشاملة لإدارت الدولة وأجهزتها، خصوصاً أنّ الدول القريبة قبل البعيدة سبقتنا بأشواط في هذا المضمار ومن المعيب أن نبقى متخلفين عن ركب التطور، وخصوصاً أنّ سهولة إنجاز المعاملات وشفافيتها يشكلان ركيزتين أساسيتين في قياس انتاج اقتصادات الدول وتنافسها».

ورأى أنه «إذا كانت الخلافات السياسية تحول دون انتخاب رئيس للجمهورية، أو دون اتخاذ قرارات لها طباع سياسي، فما الذي يمنع من اتخاذ قرارات وإجراءات وحتى تشريعات لها علاقة بتطوير بلدنا وتنميته وتقدمه، ولاسيما ان ما نزرعه اليوم سنحصده بالتأكيد في المستقبل».

وختم شقير: «اليوم مع هذه المذكرة نخطو خطوة الى الأمام في هذا الاطار، وكلنا أمل ان تشكل فاتحة لتطاول كل مؤسسات الدولة في إطار من الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، لان المستفيد في النهاية هو الاقتصاد الوطني».

دبّوسي يجول في أسواق طرابلس ويُقيم مأدبة إفطار لإعلاميّي الشمال

دبوسي خلال جولته في الأسواق

جال رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي وعضو مجلس إدارة الغرفة مصطفى اليمق، عشية عيد الفطر في أسواق طرابلس الداخلية، معربا عن «تفاؤله بالحركة التي تشهدها تلك الأسواق».

وأكد «أنّ طرابلس هي مدينة واعدة، لكنها تحتاج إلى الكثير من حيث التنمية والعمران وإصلاح البنى التحتية وتحديثها».

من ناحية ثانية، شدّد دبوسي خلال مأدبة إفطار رمضاني لإعلامي الشمال على «أنّ الأمن الاجتماعي بات ضرورة حياتية، وأنّ طرابلس في غالبية أبنائها تريد أن تعيش في حياة آمنة ومستقرة ومزدهرة»، لافتاً إلى أنّ «طرابلس لا تتسم بالعنفية ولا بالدموية»، داعياً إلى «تسليط الأضواء على التفاعل الاجتماعي القائم في مدينتنا ومنطقتنا، لأننا نريد العمل معاً على ترسيخ دعائم مقاربتنا الاقتصادية بأنّ طرابلس هي رافعة الاقتصاد الوطني ومنصة لإعادة إعمار بلدان الجوار العربي».

فوز شركة الخرافي باستثمار مواقف السيارات في المطار

تمت أمس في إدارة المناقصات في مبنى التفتيش المركزي إجراء مزايدة تتعلق باستثمار مواقف السيارات في مطار بيروت الدولي، ورست المزايدة على المشغل الحالي وهي شركة الخرافي وذلك بمبلغ 6 مليارات و700 مليون ليرة لبنانية ولمدة 4 سنوات. وقد تقدمت إلى هذه المزايدة 6 شركات بما فيها شركة الخرافي التي فازت بها.

رئيس تجمع أصحاب المطاحن: الطحين في لبنان مطابق للمواصفات

أوضح رئيس تجمع المطاحن في لبنان رئيس تجار نقابة مال القبان رسلان سنو في اتصال لـ«الوكالة الوطنية للاعلام» بعد إقفال وزارة الصحة 21 مطحنة على الأراضي اللبنانية أنّ «المطاحن المقفلة ليست مطاحن طحين بل مطاحن لعلف الحيوانات وصناعة البرغل، وهناك مطحنة واحدة تعاني بعض المشاكل، لكن لا علاقة لها بعملية الطحين أو القمح المستعمل، إنما بعض الإهمال في إطار النظافة العامة حول المطحنة».

وأكد أنّ «الطحين في لبنان مطابق للمواصفات ولا مشاكل في هذا القطاع».

«العمل» تحذر المسابح من منع دخول عاملات الخدمة المنزلية إليها

حذرت وزارة العمل المسابح من منع دخول العاملات في الخدمة المنزلية إليها.

وجاء في بيان صدر عن الوزارة أمس: «تبلغت دوائر وزارة العمل أنّ عدداً من المسابح حظرت دخول العاملات في الخدمة المنزلية إليها، سواء كانوا مع العائلات التي يعملن لديها، أو بصورة إفرادية أثناء عطلتهن الأسبوعية.

إنّ وزارة العمل تعتبر قرار المسابح مساً فاضحاً بحقوق الإنسان، وهو ما تلفت النظر إلى خطورته، وستقوم باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بوضع حدّ لهذا الأمر، داعية أصحاب المسابح إلى التراجع عن هذه التدابير اللاأخلاقية واحترام حقوق الإنسان أياً كانت جنسيته وهويته ولونه، محذرة بأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة في حق كلّ من يتخلف عن ذلك».

وختم البيان: «إنّ وزارة العمل جادة في حماية العاملين والعاملات الأجانب المتواجدين على الأراضي اللبنانية بصورة قانونية، من منطلق تصميمها على احترام الوجه الإنساني لهذه الشريحة، على قاعدة مكافحة كلّ أعمال الاتجار بالبشر ومكافحة التمييز بكلّ أوجهه لقناعتها بما التزمت به في شرعة حقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة».

نقابة تجار اللحوم في لبنان تجدّد لرئيسها يوسف الهبر

جدّدت الجمعية العمومية لنقابة تجار اللحوم في لبنان لرئيسها يوسف الهبر ولاية جديدة، ولأعضاء مجلس إدارتها: عبد الغني الملاح نائباً للرئيس، روكز الحاج أميناً للسرّ والياس الورديني أميناً للصندوق، إضافة إلى موريس عواد، ماجد وهبة، محمد شهاب وخليل نعمة مستشارين.

وبعد تجديد الثقة به، أصدر الهبر بياناً أكد فيه النهج المتبع في النقابة «لتكون في خدمة الأمن الغذائي في لبنان قبل أن تكون في خدمة أعضائها المنتسبين إليها. فلبنان يستحق منا العناية التامة بهذا الأمن الحساس الذي يتكامل مع الأمن الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لنكون جميعنا في خدمة لبنان الذي نريده منارة دائمة في المنطقة».

وقال: «إننا من موقعنا الثابت نشدد مرة أخرى على أننا كنا وما زلنا تحت سقف القانون نلتزم تطبيقه واحترام ما يقول به، مع تشديدنا الدائم على استمرار التنسيق المسبق خطوة خطوة، وخصوصا في القرارات التنفيذية التي تعنينا مع وزارات الصحة العامة والاقتصاد والسياحة والزراعة، ومعها الوزارات والمؤسسات الأمنية والقضائية المعنية لضمان سلامة الغذاء في لبنان واحترام المواصفات التي تحمي صحة المستهلك والمقيمين على الأراضي اللبنانية».

تقرير لوزارة البيئة عن أبرز النشاطات المُنجزة في حزيران

أصدرت وزارة البيئة تقريراً موجزاً عن أبرز النشاطات المنجزة في شهر حزيران 2016 ضمن مشاريع تنفذها الوزارة بالتعاون مع شركاء دوليين، وجاء في التقرير ما يلي:

- «مشروع سياسات التسويق وتطوير القوانين من أجل دمج الإدارة المستدامة للأنظمة الأيكولوجية البحرية والساحلية في لبنان، بالتعاون مع منظمة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا (IUCN–ROWA)، أقيم اجتماع تحضيري حول خطط وأدوات رصد ومراقبة التنوع البيولوجي البحري والساحلي في لبنان وتقييم فعالية إدارة المحميات الطبيعية البحرية في 1 حزيران 2016 في قاعة المحاضرات في قصر نوفل - مركز الرئيس رشيد كرامي الثقافي، التل، في طرابلس، وفي 2 حزيران 2016 في قاعة المحمية الطبيعية في صور.

- مشروع مراجعة وتحديث خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في لبنان.

- تنظيم اجتماع لمناقشة مسودة تقرير «تقييم الملوثات العضوية الثابتة من نوع المبيدات وتقرير تقييم البنية التحتية والقدرات الوطنية لإدارة جميع الملوثات العضوية الثابتة.

- مشروع وحدة الأوزون الوطنية، بعد موافقة اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال على مشروع للتخلص من مواد الـHCFCs وعلى وثيقة خطة عمل المشروع لتأمين التزام لبنان في سنة 2025 بتخفيض استهلاكه من مواد الهيدروفلوروكربون بنسبة 75 في المئة (قيمة المشروع 4.5 مليون دولار على أن يتم تنفيذ المشروع خلال الفترة ما بين 2016 - 2025)، صدور مرسوم قبول الهبة (المرسوم رقم 3630 بتاريخ 2-6-2016)، حيث من المتوقع البدء بتنفيذ المشروع خلال شهر تموز 2016.

بموازاة ذلك، البدء بتنفيذ مشروع لمسح ودراسة البدائل المتاحة للمواد المستنفذة للأوزون (قيمة التمويل: 110،000 دولار، من الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال)، وتحديداً تحضير خطة عمل المشروع.

- مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في قضاء بعلبك:

الانتهاء من أعمال إعادة تأهيل مشغل التصليح والصيانة وتسليمه إلى بلدية بعلبك.

مشروع الدعم المؤسساتي:

- البدء بتحديث المخطط التوجيهي لإقفال المكبات العشوائية وإعادة تأهيلها، وتنظيم الاجتماع التمهيدي بتاريخ 2016/6/28.

- متابعة إقرار مشروع قرض البنك الدولي (55 مليون دولار) لدعم تطبيق خارطة الطريق لمكافحة تلوث بحيرة القرعون حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 2016/6/2 بالموافقة على مشروع القرض، وتنظيم الاجتماع العشرين للجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 32 تاريخ 9 أيار 2014 للاشراف على حسن تطبيق الخارطة بمشاركة جميع أعضاء اللجنة بما في ذلك أبرز البلديات المعنية بالإضافة إلى قسم كبير من الجهات المانحة (1 حزيران 2016، زحلة).

- تنظيم اجتماع بتاريخ 3 حزيران 2016 مع الجسم القضائي ممثلاً برئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس هيئة القضايا، وممثل عن مدعي عام التمييز، وعن رئيس مجلس شورى الدولة، وعن المدير العام لوزارة العدل، وقضاة التحقيق في شؤون البيئة، والمحامين العامين البيئيين للبحث في تفعيل تطبيق القوانين والأنظمة البيئية».

أبو فاعور يُحيل أصحاب ملاحم في عكار إلى التمييزية

أشارت وزارة الصحة العامة، في بيان، إلى أنه «على أثر تبيان حالات تسمم عديدة من جراء تناول اللحوم في منطقة عكار، وبعد التحقيق في الأمر من قبل وزارة الصحة العامة، تبين أنّ هناك بعض أصحاب الملاحم في عكار يقومون بذبح المواشي والأبقار النافقة في مخيم نهر البارد، وهؤلاء الأشخاص هم صاحب ملحمة الغزل محمود الخليل وصاحب ملحمة الشعب أحمد اليمني، وهناك شكوك حول اشخاص آخرين يتم التعامل معهم هم حسين عبد العال وممد الهيظل وأحمد الهيظل». وبحسب البيان، أحال وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور الملف إلى النيابة العامة التمييزية متخذاً صفة الادّعاء الشخصي في حقّ هؤلاء لإجراء اللازم وليبنى على الشيء مقتضاه.

وفي السياق، أشار رئيس «جمعية التعاون الدولي لحقوق الإنسان» زياد بيطار، في بيان إلى «أنّ منطقة عكار تعاني من حالات تسمم غذائية». وقال: «وكأنه لا يكفي عكار ما تعانيه من حرمان وتهميش حتى تأتي حالات التسمم الغذائي وتصيب عائلاتها وتوقع ضحايا بسبب الجشع والطمع المستشري عند البعض والذي لم يعد له حدود، في ظلّ غياب الدولة عن هذه البقعة من الأرض اللبنانية . عكار التي قدمت ولا تزال تقدم شهداء لم تصل اليها حملة السلامة الغذائية التي لو كانت طبقت لما وقع ضحايا، واليوم تنتشر محال لا تملك التراخيص القانونية، ولا من يراقب أو يحاسب ما تقدمه من مواد غذائية، وما يزيد الطين بلة انتشار عدد كبير من الباعة العشوائيين في الطرقات بشكل غير قانوني، خصوصاً أولئك الذين استغلوا شهر رمضان المبارك ليبيعوا مواد غذائية غير صالحة تؤدي إلى إيقاع الضرر بالمواطنين».

وطالب البيان الدولة اللبنانية وجميع المعنيين «النظر إلى عكار والإسراع بالاقتصاص ممن أدى إلى حالات التسمم هذه، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرار حوادث من هذا النوع»، مشدداً على «ضرورة تزويد المستشفيات الحكومية في المنطقة بكلّ المعدات والمستلزمات الضرورية كي لا يموت مريض على أبوابها، بسبب ما تعانيه هذه المستشفيات من نقص فادح في الأدوات الطبية».

من جهة أخرى، أعلن المكتب الإعلامي في الوزارة أنّ أبو فاعور قرّر سحب كواشف مخبرية (Etest PIP/TAZO/CON–4 PTC 256) تابعة لشركة Biomerieux من الأسواق اللبنانية ومنع استيرادها وتداولها بسبب إمكانية إعطائها نتائج خاطئة، وذلك بناء على التحذير الصادر من قبل وكالة FDA الأميركية والشركة المصنعة.

زخور يناشد مجلس النواب والحكومة وقف الشراءات المشبوهة للأراضي ومراقبتها

أشار رئيس تجمع المحامين للطعن وتعديل قانون الإيجارات المحامي أديب زخور، في بيان، إلى «أن الوضع أمسى خطيراً في بيع الأراضي والعقارات في الأراضي اللبنانية كافة وخصوصاً في المناطق المسيحية التي تشهد بيوعات غير طبيعية ومنها مناطق فرن الشباك وعين الرمانة والأشرفية وبيروت، وساعد في ذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي وزاد الأمر تعقيداً النزوح والتهجير الذي أصاب البلدان المجاورة، حيث يستقبل لبنان أكثر من مليوني نازح ومهجر من كافة الجنسيات».

وقال: «هناك البعض من اللبنانيين والأجانب يستفيد من سوء تطبيق قانون الإيجارات غير القابل للتطبيق والتنفيذ، والفوضى القائمة ليشتري العقارات والشقق بطريقة ممنهجة في كافة المناطق، خصوصاً في المناطق المسيحية، والذي سيؤدي إلى تهجير للمسيحيين وحتى غير المسيحيين وإلى تغيير ديمغرافي خطير على الأراضي اللبنانية كافة، وذلك من دون رقيب أو حسيب، وهذا الأمر الأخطر، ولا يمكن تحت ذريعة حرية التجارة أن يقوم البعض بالاتجار بوجود المسيحيين وتهجير اللبنانيين من كافة المناطق بقوة المال ورؤوس الأموال المشبوهة وغير المشبوهة التي تهجر وتفرز المناطق طائفياً ومذهبياً وطبقياً. ويتوجب دق ناقوس الخطر لوقف هذه التعديات والشراءات المشبوهة ومراقبتها من الحكومة والمجلس النيابي والأجهزة الأمنية لأنها تمسّ بالأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي والوجودي للبنانيين والتغيير الديمغرافي والطبقي والمذهبي».

وناشد زخور البطريرك بشارة الراعي وكافة البطاركة والأساقفة والفعاليات والأحزاب المسيحية وغير المسيحية والوطنية ورئيس مجلس الوزراء السابق العماد ميشال عون ورئيس حزب «القوات» سمير جعجع ورئيس حزب الكتائب سامي الجميل وكافة المسؤولين الوطنيين بالتدخل الفوري لوقف تهجير اللبنانيين والمسيحيين خصوصاً من مناطقهم وأراضيهم الذين أصبحوا البقية الباقية، والعمل على وضع خطة طارئة لمواجهة الإرهاب والاتجار والتجارة بالأراضي والعقارات ووقف التلاعب بمصير اللبنانيين والمواطنين الذين يكفيهم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبطالة والغلاء والنزوح والتهجير والحرب اللبنانية والإرهاب، كما وقف التهجير الممنهج وشراء الأراضي والعقارات على غرار ما حصل في منطقة الحدد، وخلق مجلس خاص لملاحقة هذه الأزمة الوطنية وإيجاد الحلول الفورية لوقف البيوعات الممنهجة لأراضي اللبنانيين والمسيحيين ووضع حدّ جذري ونهائي لها وكشف هذا المخطط الخطير بحقّ المواطنين والوطن».